مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين

التقرير النهائي – ملخص تنفيذي

فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك
8 أيلول 2018

1 ملخص تنفيذي

طالب تأكيد الالتزامات (AoC) في ICANN بإجراء مراجعة دورية لمدى ودرجة تعزيز برنامج نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLD) الجديدة لثقة واختيار المستهلك وزيادة التنافس في سوق نظام أسماء النطاقات (DNS). يطلق على هذه المراجعة اسم مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT).[1] كما طالب تأكيد الالتزامات بأن تقوم مراجعات للمنافسة وثقة وخيار المستهلك بتقييم فاعلية عملية تقديم الطلبات وعملية التقييم لمقدمي طلبات gTLD الجديدة بالإضافة إلى تقييم الضمانات التي قامت ICANN بتفعيلها من أجل الحد من المخاطر المرتبطة بتوسيع نطاقات المستوى الأعلى العامة. وهذه المراجعات من الأهمية بمكان نظرًا لأنها توفر لهيئة ICANN تقييمًا حول الطريقة التي أجريت بها جولة نطاقات gTLD الجديدة في هذه النواحي بالإضافة إلى الإرشادات والتوجيهات حول المشكلات الأساسية (بما في ذلك المنافسة وحماية المستهلك والأمن وإساءة الاستخدام الضارة ومشكلات حماية الحقوق) حيث إنها تشي بمزيد من الزيادة عدد نطاقات المستوى الأعلى (TLDs). وقد تمت مطالبة فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بتقييم مزايا وعيوب برنامج نطاقات gTLD الجديدة في هذه النواحي الأساسية وتقدير ما إذا كان البرنامج قد أثمر عن مزايا خالصة لمستخدمي نظام أسماء النطاقات DNS أم لا.

وقد اجتهد فريق المراجعة في التحلي بالموضوعية قدر الإمكان وفي إقامة نتائجه على أساس البيانات المتاحة. فكلما كانت النتائج موضوعية، زادت احتمالية القدرة على قياس وتقييم تأثير ما تم تنفيذه من توصيات. وكانت فكرة استخدام المؤشرات في تقييم أداء نظام أسماء النطاقات DNS قد بدأت منذ ست سنوات بقرار من مجلس إدارة ICANN[2] الذي طالب المجتمع بتحديد الأهداف الكمية لتقييم تأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة على ثقة واختيار المستهلكين وعلى المنافسة في أسواق نظام أسماء النطاقات DNS. وعلى الرغم من أن المؤشرات الخاصة التي تم وضعها في ذلك الوقت ساعدت في التحليل الذي قام به فريق المراجعة، إلا أنها لم تمثل في نهاية المطاف الأساس لغالبية المراجعة التي نقوم بها. وعلى الرغم من ذلك، جاهد فريق مراجعة CCT من أجل توظيف التحليل الكمي متى ما أمكن ذلك.

وتوصل فريق مراجعة CCT إلى أنه في حين أن برنامج نطاقات gTLD الجديدة لا يزال جديدًا وأن البيانات غير مكتملة في المتوسط، فإن توسيع نطاق أسواق نظام أسماء النطاقات DNS قد أبدى زيادة في المنافسة وخيار المستهلكين وقد أبدى نجاحًا إلى حد ما في الحد من تأثيره على ثقة المستهلكين وحماية حقوقهم (لاسيما العلامات التجارية). وبهذا القول، فقد توصل فريق المراجعة إلى أن برنامج نطاقات gTLD الجديدة لا يجب اعتباره إلا "بداية جيدة" وأنه يجب تناول عدد من مشكلات السياسات قبل أي توسع آخر في نطاقات gTLD.

وعلى وجه الخصوص، توصل فريق المراجعة إلى وجود ندرة في البيانات الأساسية اللازمة لتحليل المنافسة وفاعلية الضمانات بالإضافة إلى تعزيز ثقة العملاء والتمثيل الجغرافي لمقدمي الطلبات. حتى أن تعريف سوق نظام أسماء النطاقات DNS ذاته يمثل معضلة بدون الحصول على بيانات إضافية حول ما إذا كان المستهلكون يرون في نطاقات gTLD الجديدة بديلاً لأسماء النطاقات، على سبيل المثال نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان (نطاقات ccTLD). وتتنافس بعض نطاقات gTLD في الأسواق الضعيفة التي تخدم مجموعات متخصصة من المسجلين، وتقوم بتبديل الهويات على الإنترنت مثل صفحات Facebook وYelp وقد تعمل النطاقات الأخرى كبدائل للتسجيل في نطاقات gTLD. وبالتالي، يوصي فريق مراجعة CCT بأن تقوم ICANN بتعزيز قدراتها في جمع وتحليل البيانات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تستخدمها إدارة الامتثال في ICANN، قبل إجراء مزيد من التوسع في عدد نطاقات المستوى الأعلى gTLD. كما أننا نحدد أيضًا بعض مشكلات السياسات التي يجب على المجتمع حلها قبل أي توسع آخر في مساحة نطاقات gTLD. وفي الختام، فإننا نوصي بعدد من مشروعات الأبحاث النوعية التي يجب الانتهاء منها قبل أي فريق CCT مستقبلي، وفي العديد من الحالات في القريب العاجل.

نبذة تعريفية

قبل البدء في أعمال فريق مراجعة CCT في يناير/كانون الثاني 2016، بدأت ICANN بالتعاون مع المجتمع في أعمال تحضيرية من أجل الوقوف على المؤشرات التي ستستخدم في المراجعة القادمة. وقد بدأت عملية جمع البيانات حول هذه المؤشرات في 2014،

[1] في 30 سبتمبر 2009، وقعت ICANN ووزارة التجارة الأمريكية تأكيد الالتزامات والذي ألزم ICANN –على سبيل المثال لا الحصر– بتنظيم فرق مراجعة بقيادة المجتمع وذلك بشكل دوري من أجل تقييم تأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة على سوق أسماء النطاقات. وفي يناير 2017، انتهت مدة تأكيد الالتزامات بعد نقل وظائف IANA في أكتوبر 2016. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من الأحكام والشروط المنصوص عليها في تأكيد الالتزامات – بما في ذلك المراجعات التي يقودها المجتمع للكل من المنافسة والاختيار والثقة في سوق أسماء النطاقات – تم تضمينها في لوائح ICANN الداخلية المنقحة (راجع ICANN، "لوائح هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة: القسم 4.6: المراجعات الخاصة"، المعدلة في 1 أكتوبر 2016، https://www.icann.org/resources/pages/governance/bylaws-en/#article4).

[2] قرار مجلس إدارة ICANN رقم 2010.12.10.30، "خيار المستهلك والمنافسة والابتكار،" (2010)، تم الاطلاع في 20 يناير 2017، https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2010-12-10-en#6

واستمر ذلك حتى 2016.[3] بالإضافة إلى ذلك، أطلقت ICANN مشروعين رئيسيين للأبحاث في عام 2015 قبيل البدء في أعمال فريق المراجعة: استطلاع للمستخدمين النهائيين والمسجلين المستهلكين على المستوى العالمي بالإضافة إلى دراسة اقتصادية للتأثيرات التنافسية للبرنامج.[4] وقد تم تكرار هذه الاستطلاعات في 2016 من أجل المقارنة في مقابل ما أجري في عام 2015 مع زيادة إطلاق وتشغيل نطاقات gTLD الجديدة، ووضعت في الاعتبار -متى ما كان ذلك عمليًا- الأسئلة والمتطلبات الإضافية التي طرحها فريق المراجعة.[5]

وقد أولى فريق المراجعة في إجراء تحليله عناية بحقيقة أن برنامج نطاقات gTLD الجديدة لم يتم العمل به إلا فترة زمنية وجيزة، وأن أسماء نطاقات جديدة تدخل إلى السوق باستمرار، ومن ثم فإن التأثيرات الكاملة للبرنامج ربما لم يتم إدراكها بالكامل إلى الآن. واستخدم الفريق البيانات التي تم تجميعها في السابق—وأطلق بحثًا جديدًا متى ما رأى بأن هناك نقصًا في نقاط هامة من البيانات— وذلك من أجل الاستفادة بها في تحليله. كما قسّم الفريق عمله إلى أربعة فرق فرعية:

- المنافسة وخيار المستهلك. وقد تحرى هذا الفريق الفرعي عن تأثيرات دخول نطاقات gTLD الجديدة على المنافسة السعرية وغير السعرية في سوق أسماء النطاقات الموسع، بالإضافة إلى ما إذا كان اختيار المستهلكين في السوق قد تعزز بشكل فعال بطرح نطاقات gTLD الجديدة أم لا.
- ثقة المستهلك والضمانات. ركز هذا الفريق الفرعي أعماله على مدى تعزيز عملية توسيع نطاقات gTLD الجديدة لثقة المستهلكين وتأثير الضمانات التي تم اعتمادها من أجل التخلص من أية مشكلات ربما تكون نشأت نتيجة البرنامج.
- عملية تقديم الطلبات وتقييمها. استعرض فريق المراجعة المشكلات ذات الصلة بفاعلية عملية تقديم الطلبات لتشغيل نطاق gTLD جديد، مع تركيز خاص على خبرة وتجربة مقدم الطلب، وندرة الطلبات المقدمة من المناطق المهمّشة، وعمليات الاعتراض.
- دراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية (**INTA**). كان فريق العمل الفرعي محددًا من حيث الوقت حيث تم تشكيله من أجل تحليل واستخلاص النتائج حول نتائج دراسة تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA.[6]

المنافسة واختيار المستهلك

على الرغم من أنه لا يزال من المبكر للغاية إجراء تقييم كامل للتأثيرات التنافسية لطرح 741 نطاقًا مفوضًا من نطاقات gTLD اعتبارًا من مايو/أيار 2017 (باستثناء ما يعتبر من نطاق BRANDS.)،[7] إلا أن بعض النتائج الأولية ترجح بأن إمكانية التنافس

---

[3] وقد تم تنفيذ هذا العمل من خلال مجموعة التنفيذ الاستشاري المختصة بالتنافس وثقة المستهلك واختيار المستهلك (IAG-CCT). راجع قرار مجلس إدارة ICANN رقم 2015.02.12.07 - 2015.02.12.09، "توصيات لجمع مؤشرات لبرنامج gTLD الجديدة لدعم مراجعة تأكيد الالتزامات المستقبلية بشأن المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك"، (12 فبراير/شباط 2015)، تم الاطلاع عليه في 3 يناير/كانون الثاني 2018، https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2015-02-12-en#1.e

[4] Nielsen ، بحث العملاء العالميين (أبريل/نيسان 2015)، تم الاطلاع عليه في 26 أبريل/نيسان 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2015-05-29-en؛ Nielsen, استطلاع ICANN للمسجلين العالميين (سبتمبر/أيلول 2015)، تم الاطلاع عليه في 26 أبريل 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2015-09-25-en؛ Analysis Group، تقييم المرحلة الأولى للتأثيرات التنافسية المرتبطة ببرنامج نطاقات *gTLD* الجديدة (سبتمبر/أيلول 2015)، تم الاطلاع عليه في 3 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/news/announcement-2-2015-09-28-en

[5] Nielsen، بحث العملاء العالميين: الموجة 2 (يونيو/حزيران 2016)، تم الاطلاع عليه في 26 أبريل/نيسان 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2-2016-06-23-en؛ Nielsen، استطلاع *ICANN* للمسجلين العالميين: الموجة 2 (أغسطس/آب 2016)، تم الاطلاع عليه في 26 أبريل/نيسان 2017، https://www.icann.org/news/announcement-2-2016-09-15-en؛ Analysis Group, المرحلة الثانية من تقييم آثار المنافسة المرتبطة ببرنامج نطاقات *gTLD* الجديدة (أكتوبر/تشرين الأول 2016)، تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/news/announcement-2016-10-11-en

[6] Nielsen، دراسة تأثير تكلفة نطاقات *gTLD* الجديدة للجمعية الدولية للعلامات التجارية (أبريل/نيسان 2017) وأيضًا الجمعية الدولية للعلامات التجارية، التقرير الثاني لحالة دراسة تأثير نطاقات *gTLD* الجديدة(أغسطس/آب 2017)، تم الاطلاع عليه في 3 أغسطس/آب 2018، https://community.icann.org/display/CCT/Studies%2C+Research%2C+and+Background+Materials

[7] نطاقات gTLD المُعتبرة في فئة brands. لغرض هذه المراجعة هي تلك التي تتضمن المواصفة 13 في اتفاقيات السجلات الخاصة بها، أو المعفاة من القواعد السلوكية لمشغلي السجلات. راجع https://www.icann.org/resources/pages/registries/registries-agreements-en وأيضًا https://www.icann.org/news/blog/new-gtld-registry-operator-code-of-conduct

الفعال متاحة وأن بعض المؤشرات الهامة متسقة مع التنافس المرتفع. ومن الجدير بالملاحظة، أنه اعتبارًا من ديسمبر/كانون الأول 2016، فإن التسجيلات في نطاقات gTLD الجديدة وصلت إلى حوالي ثلاثة أرباع التسجيلات الجديدة في جميع نطاقات gTLD، وحوالي 45 بالمائة من التسجيلات الجديدة في جميع نطاقات TLD (بما في ذلك نطاقات ccTLD المفتوحة) منذ طرح نطاقات gTLD الجديدة، وحوالي 58 بالمائة من التسجيلات الجديدة في نطاقات gTLD ونطاقات ccTLD "المفتوحة". واكتشفنا أيضًا أنه وفي نفس الشهر، وصلت نطاقات gTLD الجديدة إلى حوالي 14 بالمائة من التسجيلات بين نطاقات gTLD الجديدة والقديمة (انظر الجدول 2 أدناه).

ومن اللافت أيضًا أن في نسبة 92 بالمائة من الحالات التي توفرت فيها نطاقات من المستوى الثاني في نطاق .com، اختار المسجل رغم ذلك سلسلة من المستوى الثاني في نطاق gTLD جديدة. على سبيل المثال في حالة توافر bigshotsphotography.com، فقد اختار المسجلون في الغالب bigshots.photography عوضًا عن ذلك، وكانوا في العديد من الحالات على استعداد لإنفاق المزيد من المال للقيام بذلك.[8]

ويوفر هيكل صناعة أسماء النطاقات في حد ذاته تفسيرًا غير كامل لإمكانية التنافس المستدام. وعلى وجه الخصوص، فإن توافر مزوّدي وموزعي الخدمات البرمجية غير المباشرة المستقلين (أمناء السجلات) يقلص العوائق أمام الدخول لأن السجلات الجديدة غير مضطرة للاستثمار في توريد بنيتها التحتية الداخلية غير المباشرة أو تطوير قنوات البيع الخاصة بها. وبالتالي، تكون أمام السجلات الصغيرة احتمالية أكبر في تحقيق الحد الأدنى الممكن.

وتشير الدلائل الأولية إلى أن أصحاب الحقوق أقل ميلاً للاعتماد على التسجيلات الدفاعية (أي تسجيل نطاق فقط من أجل منع الآخرين من القيام بذلك) أكثر من الماضي. ومن غير الواضح ما إن كانت هذه هي النتيجة هي نتيجة لآليات حماية الحقوق أو فقط الحجم الكلي لنطاقات gTLD الجديدة. وعوضًا عن ذلك يشار أصحاب الحقوق في المراقبة المتزايدة وآليات الحل لكل حالة على حدة. كما أن تحليلاً آخر لتوزيع التكاليف الدفاعية (بما في ذلك "الحجب" والذي يقضي باتفاق مع سجل على عدم بيع نطاق ما)، والاتصال المباشر (مثل مراسلات الكف والامتناع)و التعليق السريع الموحد URS) قيد التنفيذ في الوقت الحالي، ولكن الدلائل الأولية تشير إلى أن الزيادات في الاستثمار الدفاعي الذي يقوم به أصحاب العلامات التجارية كانت أقل من المتوقع قبل إطلاق البرنامج.

وثمة محاذير تجاه هذا التحليل تنبثق عن وجود عدد كبير من النطاقات "المتروكة" مؤقتًا (وهي النطاقات التي تم تسجيلها ولم يتم استخدامها إلى الآن) في نطاقات gTLD الجديدة. وفي حين أن معدلات الإيقاف المنفصلة لا تحل المشكلة، إلا أن حقيقة أن متوسط معدل إيقاف نطاقات gTLD الجديدة أعلى من نطاقات gTLD القديمة قد ترجح بأن المنافسة من نطاقات gTLD الجديدة ليست بنفس التأثير الذي أشارت إليه بيانات التسجيل التي أُوردت أعلاه.[9] ونأمل أن تكون بيانات إيقاف النطاقات جزءًا من التحليل في المراجعات المستقبلية.

ثقة المستهلك والضمانات

يشير الاستطلاع الدولي الذي أجراه فريق CCT إلى أن صناعة النطاقات واحدة من الصناعات الأكثر ثقة في القطاع الفني وأن التوسع الهائل لنظام أسماء النطاقات DNS قد فشل حتى الآن في تقويض تلك الثقة.[10] ويبدو أحد العناصر الأساسية في هذه الثقة متأصلاً في الأفكار السائدة؛ والتي تتمثل في أن نطاقات gTLD القديمة لا تزال تحظى بالمزيد من الثقة أكثر من نطاقات gTLD الجديدة، وأن السلاسل ذات الألفاظ المعروفة تحظى بثقة أكبر من السلاسل ذات الألفاظ الأقل شيوعًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك دلائل على وجود رغبة بين المستخدمين النهائيين في الحصول على شبكة دلالية أكثر حيث يكون اسم النطاق فيها مؤشرًا على المحتوى المشمول في نطاق TLD.

وبالمثل، فقد أفاد مستهلكون بأن القيود على من بإمكانه شراء نطاقات gTLD محددة من شأنها تعريض الثقة الأكبر للخطر لاسيما إذا كان اسم النطاق في حد ذاته يوحي بأن المسجل قد يتعين عليه الحصول على رخصة أو بيانات إثبات هوية. وتمثل هذه الاتجاهات فرصة وخطرًا في نفس الوقت إذا ما ثبت أن الرابط بين الأسماء والمحتوى أقل توافقًا.

---

[8] وهذا التقرير مستوحى من تحليل لمجموعتين من البيانات المقدمة من منظمة ICANN من أجل فريق المراجعة. راجع "تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة المتاحة في نطاق com." (في 2016 و2018)، وأيضًا "التسجيلات الحالية في com. في مقابل نطاقات gTLD الجديدة"، (2016 و2018)، تم الاطلاع عليها في 3 أغسطس/آب 2018، ومتاحة على https://community.icann.org/display/CCT/Studies%2C+Research%2C+and+Background+Materials

[9] راجع ntldstats، "نظرة عامة على الإيقاف في نطاقات gTLD الجديدة"، تم الاطلاع عليه في 3 أغسطس/آب 2018، https://ntldstats.com/parking/tld

[10] Nielsen، الموجة 2 من بحوث المستهلك (2016)، الصفحات 63-69.

وبالنظر إلى صعوبة تحديد وقياس "الثقة"، فقد استكشف فريق المراجعة فكرة "استحقاق الثقة" مرادفًا لثقة المستهلكين. على سبيل المثال، أجرى فريق المراجعة دراسة حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS للوقوف على ما إن كانت معدلات إساءة الاستخدام أعلى أو أقل في نطاقات gTLD الجديدة.[11] وقد تم استخدام هذه النتائج في تحليل ما إن كانت نطاقات gTLD الجديدة أقل جدارة بالثقة بشكل متأصل عن نطاقات gTLD القديمة، بالإضافة إلى تحديد فاعلية الضمانات المنفذة كجزء من برنامج نطاقات gTLD الجديدة.[12] وكانت النتائج مخلوطة، بما يشير إلى أنه على الرغم من الضمانات الجديدة، فإن بعض سجلات وأمناء سجلات gTLD الجديدة قد تكون في حقيقة الأمر أقل جدارة بالثقة مما هو مرتبط بنطاقات gTLD القديمة، حتى وإن كانت نطاقات gTLD الجديدة غير ذلك في مجملها.

وتشمل النتائج الأخرى الجديرة بالملاحظة حول تأثير ضمانات نطاقات gTLD الجديدة ما يلي:

- نفّذت نسبة تسعة وتسعون بالمائة من السجلات ضمانات فيما يخص حماية الأنشطة المسيئة في نطاقات gTLD الخاصة بها حسبما تقتضيه اتفاقيات السجل-أمين السجل الخاصة بهم؛ وعلى الرغم من ذلك فإن التأثيرات المستقبلية الناجمة عن ذلك غير واضحة.[13]

- وتفيد ICANN بأن أعداد شكاوى التجاوزات عادة ما تكون أعلى بالنسبة لأمناء السجلات مقارنة بالسجلات، لكن من الصعب تحديد ما إذا كان للضمانات تأثير على معدلات التجاوزات أم لا.[14]

- ولا تزال شكاوى دقة WHOIS هي الفئة الأكبر من حيث الشكاوى المقدمة إلى إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN.[15]

- وأشارت إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN إلى أن نسبة 96 بالمائة من 264 سجلاً التي تمت مراجعتها سنة 2014 تجري التحليل المطلوب من أجل تحديد ما إذا كانت هذه السجلات تُستخدم في ارتكاب تهديدات للأمن أم لا.[16]

- وقد تناول فريق المراجعة معدلات رفع قضايا الإجراءات الموحّدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات UDRP والتعليق السريع الموحد URS، وتبيّن وجود انخفاض إجمالي في عدد القضايا المرفوعة منذ 2012، على الرغم من أن قضايا URS في نطاقات gTLD الجديدة أدت إلى زيادة بنسبة 10 بالمائة تقريبًا في النزاعات منذ نقطة الانخفاض الأخيرة في القضايا المرفوعة في 2013. وفريق المراجعة بحاجة إلى مزيد من المعلومات حول التكاليف المرتبطة بإنفاذ العلامات التجارية قبل أن تكون قادرة على الوصول إلى استنتاجات نوعية أكثر في هذه الناحية.[17]

كما حدد فريق المراجعة أيضًا العديد من التحديات أمام تقييمه لمدى تقليل الضمانات من المخاطر المشمولة في توسيع برنامج نطاقات gTLD. وفي نهاية المطاف، كانت الضمانات التي تم تفعيلها كجزء من البرنامج محدودة للغاية من حيث النطاق في منع بعض

---

[11] SIDN Labs وأيضًا Delft University of Technology (أغسطس/آب 2017)، التقرير النهائي للتحليل الإحصائي لانتهاك نظام اسم النطاق *DNS* في نطاقات *gTLD*، تم الاطلاع عليه في 3 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/en/system/files/files/sadag-final-09aug17-en.pdf. "إساءة استخدام DNS" عبارة عن مصطلح يستخدمه فريق المراجعة ويشير إلى "الأنشطة المخادعة أو التآمرية المتعمدة أو غير المطلوبة والتي تستغل DNS و/أو الإجراءات المستخدمة في تسجيل أسماء النطاقات" (راجع الصفحة 3 من ضمانات برنامج gTLD الجديدة ضد إساءة استخدام نظام DNS: التقرير المنقح" المشار إليها أدناه). يشير مصطلح "إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات" في سياق هذا التقرير إلى الأشكال النوعية الفنية لسلوك إساءة الاستخدام: توزيع البرامج الضارة والتصيد والاستدراج وخوادم الإيعاز والتحكم في الروبوتات والبريد غير المرغوب في DNS. لمعرفة المزيد حول الطريقة التي تم بها توثيق إساءة الاستخدام من جانب مجتمع ICANN، راجع التقرير النهائي لمجموعة عمل سياسات إساءة استخدام التسجيل (29 مايو/أيار 2010)، تم الاطلاع عليه في 3 أغسطس/آب 2018، https://gnso.icann.org/sites/default/files/filefield_12530/rap-wg-final-report-29may10-en.pdf

[12] وبحث العمليات والسياسات في ICANN، *ضمانات برنامج gTLD الجديدة ضد إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات*: **التقرير المنقح** (يوليو/تموز 2016)، تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/news/announcement-2016-07-18-en

[13] ICANN (2015)، تقرير 2014 السنوي للامتثال التعاقدي في *ICANN*، تم الاطلاع في 7 فبراير/شباط 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/annual-2014-13feb15-en.pdf، ص 13.

[14] ICANN (2016)تقرير 2015 السنوي للامتثال التعاقدي في *ICANN*، تم الاطلاع في 7 فبراير/شباط 2017، https://www.icann.org/en/system/files/files/annual-2015-27jan16-en.pdf

[15] ICANN، "تقارير الالتزامات التعاقدية 2016" تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/resources/pages/compliance-reports-2016-04-15-en.

[16] ICANN (2015)، تقرير 2014 السنوي للامتثال التعاقدي في *ICANN*، تم الاطلاع في 10 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/en/system/files/files/annual-2014-13feb15-en.pdf.

[17] ICANN، "صفحة تقرير مؤشرات CCT: آليات حماية الحقوق"، تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2018، https://www.icann.org/resources/pages/cct-metrics-rpm-2016-06-27-en.

مشكلات إساءة الاستخدام الضارة التي تم تحديدها قبل طرح نطاقات gTLD الجديدة.[18] وعوضًا عن ذلك، كما في نطاقات gTLD القديمة، لا تزال مسألة إساءة استخدام أمن DNS مشكلة كبيرة. وعلى الرغم من أن إساءة الاستخدام غير مستفحلة في جميع نطاقات gTLD الجديدة، إلا أنها مستوطنة في العديد منها. والأكثر إزعاجًا، أن هناك في الوقت الحاضر نسبة ضئيلة من الالتجاء إلى المجتمع من أجل وقف سجلات وأمناء سجلات gTLD الجديدة المرتبطين بمستويات مرتفعة من إساءة الاستخدام. وهذا بدوره يؤدي إلى إيجاد البواعث لدى مشغلي الشبكات في الحجب من جانب واحد لجميع مرور البيانات من نطاقات TLD محددة أو أمناء سجلات، وهو ما يسير في الاتجاه المضاد لأهداف المجتمع لتحقيق القبول الشامل والعالمي لنطاقات gTLD الجديدة.[19]

والفشل في منع انتشار بعض أنشطة إساءة الاستخدام لنطاقات gTLD الجديدة التي تم تحديدها في السابقة من جانب المجتمع فشل كبير. ويدرك فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين دور البنية التحتية الذي لعبته أسماء النطاقات في تمكين أنشطة إساءة الاستخدام التي تؤثر على أمن واستقرار ومرونة DNS، وتقوض ثقة المستهلك وفي نهاية المطاف تؤثر على المستخدمين النهائيين حول العالم. وطبقًا لذلك، فإن لهذا الموضوع أولوية كبيرة ويجب تناوله قبل أي توسع آخر في نظام أسماء النطاقات، ويقدم فريق المراجعة العديد من التوصيات من أجل تصحيح أوجه القصور والوضع الراهن بالإضافة إلى تحسين أمن نظام أسماء النطاقات.

وكما ذكرنا في السابق، فإن أحد تحديات تقييم تأثير الضمانات على استحقاق الثقة والمصداقية هو نقص السرد التفصيلي في بيانات امتثال ICANN التعاقدي. ومن غير الواضح طبيعة تأثير الضمانات المفروضة على السلاسل الحساسة والمنظمة والأعلى تنظيمًا بسبب صعوبة تعقب الشكاوى المقدمة إلى المسجلين، وكذلك نقص التفاصيل المعلنة بشكل عام من جانب إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN فيما يخص الشكاوى التي تتلقاها. وعلاوة على ذلك، فإن الأحكام ذات الصلة بالوظائف الحكومية المتأصلة والتسلط الإلكتروني المشمول في اتفاقيات السجلات كان من الصعب قياسها ولم يتم التعرف على أية عواقب لعدم الامتثال لهذه الأحكام. وفي النهاية، فإن التزامات المصلحة العامة (PIC) المشمولة في اتفاقيات السجلات كانت عصية على التقييم بسبب تفاوتها الشديد.[20] ولا يزال مدى فاعلية إنفاذ التزامات المصلحة العامة غير واضح.

عملية تقديم الطلبات وتقييمها

اختار فريق المراجعة في هذه الناحية التركيز بشكل أقل على تعقيد عملية تقديم الطلبات وتقييمها وأي أوجه قصور فيها والمزيد من التركيز على حالات عدم الإنصاف المحتملة في البرنامج حسب تنفيذه. ومن الأشياء ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لفريق المراجعة الانخفاض النسبي في معدل تقديم الطلبات من الكيانات الموجودة في "النصف الجنوبي من الكرة الأرضية".[21]

وأطلق فريق مراجعة CCT جهدين جهيدين من أجل التعرف على تجارب مقدمي الطلبات وعقبات الدخول بالنسبة لمن لم يتقدموا بطلبات لتشغيل نطاق gTLD جديدًا.[22] وعلى الرغم من أن أكثر من نصف مقدمي الطلبات في برنامج نطاقات gTLD الجديدة أشاروا إلى رغبتهم في خوض العملية مرة أخرى، حتى بدون أية تغييرات، فقد أشارت غالبية كبيرة إلى أن البرنامج كان معقدًا وبيروقراطيًا بشكل أكثر من اللازم وأنه كان من الضروري توفير مساعدة من استشاريين خارجيين. لذلك، ليس هناك ما يدعو للدهشة في قيام مجموعة تركيز من جماعات مقدمي الطلبات المحتملين (كيانات مشابهة للكيانات التي تقدمت بطلبات) في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية قد أشارت ليست فقط إلى نقص الوعي بالبرنامج ككل ولكن عبرت أيضًا عن مخاوف حيال تعقيد عملية تقديم الطلبات والافتقار للمساعدة المتاحة في التقدم بطلبات. كما عبرت كل مجموعة تقريبًا عن مخاوف حيال العائد على الاستثمار من تشغيل نطاق gTLD جديدًا، وبرغم ذلك، لم يكن هذا هو التخوف الأكثر ترددًا. وكان هناك رأي سائد بأن البرامج التي تم تشغيلها من أجل تسهيل وتشجيع الطلبات من نصف الكرة الأرضية الجنوبي قد حظيت بإشراف ضعيف وكانت غير فعالة بشكل كبير. ويتعين

---

[18] ICANN (3 أكتوبر/تشرين الأول 2009)، مذكرة توضيحية: الحد من التصرفات الضارة، تم الاطلاع في 9 نوفمبر 2016، https://archive.icann.org/en/topics/new-gtlds/mitigating-malicious-conduct-04oct09-en.pdf

[19] يشير مصطلح "القبول الشامل" إلى الجهود المبذولة من أجل تشجيع "تطبيقات وأنظمة الإنترنت" [على] معاملة جميع نطاقات TLD بطريقة متسقة، بما في ذلك نطاقات gTLD الجديدة ونطاقات TLD المدوّلة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تقبل تلك التطبيقات والنظم جميع أسماء النطاقات وتوثيقها وتخزينها ومعالجتها وأيضًا عرضها". راجع ICANN، "القبول العالمي"، تم الاطلاع في 3 أغسطس 2018، https://www.icann.org/resources/pages/universal-acceptance-2012-02-25-en

[20] راجع ICANN Wiki/ "التزامات المصلحة العامة"، تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2018, https://icannwiki.org/Public_Interest_Commitments.

[21] مصطلح "النصف الجنوبي من الكرة الأرضية" مصطلح عائم وغالبًا ما يكون مرفوضًا ويستخدمه علماء الاجتماع للإشارة بشكل واسع إلى مناطق أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا. للاطلاع على أصول المصطلح واستخدامه، راجع Nour Dados and Raewyn Connell، "النصف الجنوبي من الكرة الأرضية" السياقات: مجلة الرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع [11، 1] (2012): http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1536504212436479

[22] AMGlobal Consulting، برامج *gTLD* **الجديدة ونصف الكرة الأرضية الجنوبي: فهم محدودية الطلب من النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في أحدث جولات برنامج** *gTLD* **الجديدة وخيارات المضي قدمًا** (أكتوبر/تشرين الأول 2016) تم الاطلاع في 3 يناير/كانون الثاني 2018، https://community.icann.org/display/CCT/Studies%2C+Research%2C+and+Background+Materials

على مجتمع ICANN اتخاذ قرار حيال أهمية الطلبات المقدمة من نصف الكرة الأرضية الجنوبي (وبالتالي من المناطق الأخرى الأقل تمثيلاً) ومتى ما كان ذلك مناسبًا، اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تشجيع تلك الطلبات. ومن الواضح أنه إذا كان المجتمع يرغب في الحصول على المزيد من الطلبات من المناطق الأقل تمثيلاً، فيجب بذل المزيد من الجهد.

وكشفت تحليل إضافي لعملية تقديم الطلبات عن أن تنفيذ السياسات حول مشكلات مثل اختلاط السلاسل كان غير متسق ومتقلب. ويجب توفير المزيد من الوضوح في دليل مقدمي الطلبات (AGB) من أجل تقليل عدم الاتساق في سير الأعمال.[23]

وفي النهاية، تبيّن لفريق مراجعة CCT أن مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) في عملية تقديم الطلبات وتقييمها كان مفيدًا بشكل كبير وأدى بشكل مباشر لتعديلات على الطلبات واجتياز مقدمي الطلبات للعملية بمزيد من النجاح.

آليات حماية الحقوق

من بين الجوانب الهامة في الضمانات المتاحة في نطاقات gTLD آليات حماية الحقوق (RPM) والتي وضعت على وجه الخصوص فيما يتعلق بطرح برنامج نطاقات gTLD الجديدة. وكان الهدف من وضع آليات حماية الحقوق للوقوف بجانب آلية حماية الحقوق الحالية مثل العملية الموحدة لفض المنازعات (UDRP). وقد تحرى فريق مراجعة CCT عما إن كانت آليات حماية الحقوق هذه تساعد في التشجيع على بيئة آمنة وتعزيز ثقة المستهلك في DNS أم لا. كما سعى فريق مراجعة CCT إلى قياس تأثير التكلفة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة على أصحاب الملكية الفكرية. وتفيد المؤشرات الأولية إلى أن هناك انتهاكات أكثر للعلامات التجارية بشكل متناسب في نطاقات gTLD الجديدة أكثر من نطاقات TLD القديمة.

وقد أشارت البيانات المتاحة إلى أن عدد النزعات على أسماء النطاقات قد ارتفع منذ طرح نطاقات gTLD الجديدة، مع ارتفاع النزاعات عامًا بعد عام بعد طرحها. وبطبيعة الحال، فإن أي عدد مرتفع من نزاعات أسماء النطاقات لا يدعو في حد ذاته إلى الدهشة، وذلك نظرًا إلى التوسع في نظام أسماء النطاقات وزيادة عدد تسجيلات أسماء النطاقات على مستوى العالم. وبذلك، سعى فريق مراجعة CCT إلى الإجابة عن السؤال الأكثر صلة حول ما إن كانت هناك انتهاكات أكثر للعلامات التجارية بشكل متناسب في نطاقات gTLD الجديدة أكثر من نطاقات TLD القديمة. وهذه مسألة أكثر صعوبة، حيث إن هناك العديد من العوامل المشاركة في تقييم انتهاكات العلامات التجارية، ولا يتوفر من البيانات إلى النذر اليسير. على سبيل المثال، بالإضافة إلى UDRP وURS، يستخدم أصحاب العلامات التجارية أيضًا مجموعة متنوعة من الطرق الأخرى في التعامل مع تسجيلات أسماء النطاقات المخالفة، مثل إجراءات المحاكم وخطابات المطالبة، والتي لا يتم تعقبها مركزيًا. ولا تتوفر أيضًا التكاليف المرتبطة بهذه الإجراءات. وليس من ضمن مهام واختصاص ICANN تعقب أو محاولة تعقب تلك البيانات. وقد أجرت الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) دراسة على أعضائها للبدء في التعرف على خبرات أصحاب العلامات التجارية والتي تكشف عن بعض التعقيدات في الحصول على تلك المعلومات. وقد تم توجيه دراسة الجمعية الدولية للعلامات التجارية إلى 1096 شركة ومؤسسة غير ربحية وكيان يملكون مجموعة من العلامات التجارية ويعتبرون أعضاء "منتظمون" في هيكل عضوية الجمعية الدولية للعلامات التجارية. أما المستشارين الخارجيين والفئات الأخرى من موفري خدمات العلامات التجارية فلم يكونوا مستهدفين بهذا الاستبيان. وقد تم اتخاذ هذا القرار من أجل تجنب التداخل مع أصحاب الماركات التجارية مما قد يكون الاستشاري الخارجي الخاص بهم يخضع أيضًا للاستبيان. وقد دخل الاستبيان تسعة وثلاثون مشاركًا وأكمل الاستبيان منهم 33. وترجح التعقيبات التالية أن تعقيد الأسئلة وطول الاستبيان والمنهجية المتبعة في الاستبيان، لم تشجع بشكل عام على إكماله.

وقد اطلع فريق مراجعة CCT على نتائج الاستبيان وأكلمها بالتحليل الخاص به. وفي حين تلقى الاستبيان عددًا منخفضًا من المشاركين، إلا أن استطلاع الجمعية الدولية للعلامات التجارية يوفر بعضًا من النتائج الملفتة فيما يخص تكاليف انتهاك العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة بالنسبة لأصحاب الماركات التجارية. وتوصل الاستبيان إلى أن "تسجيلات TLD الجديدة [من جانب أصحاب الماركات العالمية] تضاعف بشكل أساسية من تسجيلات نطاقات TLD أو نطاقات ccTLD القديمة". وعلى وجه الخصوص، سجل نسبة 17% فقط من المشاركين أسماءً في نطاقات gTLD الجديدة للمرة الأولى في مقابل مضاعفة النطاقات الحالية في نطاقات gTLD أو نطاقات ccTLD القديمة. وهذا يرجح أن عمليات التسجيلات الدفاعية قد لا تزال مشكلة في برنامج نطاقات gTLD الجديدة. في حين أن أحد الأغراض المقررة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة تمثل في إيجاد قدرة أكبر على الاختيار، والاعتبارات الأولية لتسجيلات النطاقات من جانب أصحاب الماركات العالمية الذين شاركوا في الاستبيان تبدو أنها دفاعية.

وعلى الرغم من ذلك، يشير الاستبيان أيضًا إلى أن التوسع في برنامج نطاقات gTLD الجديدة بالنسبة للمشاركين في الاستبيان جعل من التسجيلات الدفاعية وسيلة دفاع أقل كفاءة. وطبقًا لذلك، من الواضح أن أصحاب العلامات التجارية يحولون إنفاقهم على الحماية إلى بدائل ومراقبة موسعة. وعلاوة على ذلك، يرجع الاستبيان أن نسبة تصل إلى 75% من قضايا نزاعات أسماء النطاقات تشتمل على كيانات قامت بتسجيل أسماء النطاقات الخاصة بها من خلال استخدام خدمات الخصوصية والبروكسي بما يجعل من الصعب تقييم ما إن كانت إساءة الاستخدام هذه مقيدة على جهات فاعلة معروفة أم لا. وترجح هذه النتائج الحاجة إلى مزيد من الأبحاث في هذه النظم. وفي

[23] ICANN, **دليل مقدمي طلبات** *gTLD* (يونيو/حزيران 2012)، تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2018، https://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb

نهاية المطاف، ثمة إشارة إلى أن تكاليف الإنفاذ قد زادت في النطاقات الجديدة، وهو ما يرجح بأنه -بالنسبة للمشاركين في الاستبيان على الأقل- ثمة انتهاكات أكبر في تلك النطاقات الجديدة أكثر مما هو عليه في نطاقات gTLD ونطاقات ccTLD القديمة. ويرجح استبيان الجمعية الدولية للعلامات التجارية أنه وعلى أقل تقدير، فإن هناك ضرورة لإجراء الأبحاث، ربما بطريقة مبسطة من أجل التشجيع على معدل إكمال أعلى. وعلى الرغم من ذلك، فقد وفرت هذه الممارسة معلومات مفيدة من حيث اتجاهات المؤشرات. ومن الواضح أن أصحاب الماركات التجارية الذين شاركوا في هذا الاستبيان قد عانوا من بعض الإحباط حيال برنامج نطاقات gTLD الجديدة وآليات حماية الحقوق التي تم تفعيلها.

كما اطلع فريق مراجعة CCT على البيانات التي جمعتها ICANN بالإضافة إلى البيانات المقدمة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية ("WIPO"). وتوضح بيانات المؤشرات من ICANN إلى أن نزاعات أسماء النطاقات في ارتفاع جنبًا إلى جنب تسجيلات أسماء النطاقات لكنها لا توضح تفصيلاً للاستخدام النسبي للعمليات الموحدة لفض المنازعات، أي استخدام العمليات الموحدة لفض المنازعات في نطاقات gTLD الجديدة في مقابل نطاقات TLD القديمة. وعلى الرغم من ذلك فإن بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2017 توفر إشارة قوية إلى أن هناك المزيد من انتهاكات العلامات التجارية بشكل متناسب في نطاقات gTLD الجديدة أكثر من نطاقات TLD القديمة.

ويتعذر على فريق مراجعة CCT أن يحدد على وجه التحديد ما إن كان التعليق السريع الموحد يعد بمثابة آلية حماية حقوق ذات قيمة أم لا بالنظر إلى ضعف استخدامها مقارنة بالعملية الموحدة لفض المنازعات. وحقيقة أن إجراءات تسوية خلافات ما بعد تفويض العلامات التجارية TM-PDDRP وإجراءات حل نزاعات قيود السجل RRDRP لم تستخدم إلى اليوم قد تؤدي -من جهة- إلى التساؤل حول فاعليتها، ولكن قد تشير بالمثل إلى أن مجرد وجودها يمثل رداعًا ناجحًا. والاستنتاجات المقدمة من مراجعة آلية حماية الحقوق الجارية في الوقت الحالي قد تلقي ببعض الضوء على المشكلة في المستقبل القريب.

التوصيات

في ضوء الدراسات والتحليلات التي أجريت من أجل هذه المراجعة، وضع فريق مراجعة CCT توصيات تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية:

- الطلبات لجمع بيانات أكثر وأفضل
- أن تتم معالجة القضايا السياسية من طرف المجتمع
- إصلاحات مقترحة متعلقة بالشفافية وجمع البيانات داخل إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN

وضع فريق المراجعة مستوى أولوية لكل توصية وهو ما يعكس الإطار الزمني الذي يجب خلاله تنفيذ كل منها ومدى اتصاف أي توصية خاصة بأنها شرط مسبق لإجراء مزيد من التوسع في نظام أسماء النطاقات.

جمع البيانات

وعلى وجه العموم، توقفت أعمال فريق المراجعة بسبب عدم كفاية البيانات حول أسعار أسماء النطاقات بما في ذلك الأسعار الإجمالية وأسعار التجزئة وأسعار الأسواق الثانوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمع البيانات حول دولة على مستوى إقليمي من شأنه إتاحة تقييم التنافس في المناطق الجغرافية الأضيق. وعلاوة على ذلك، فإن نقص البيانات فيما يخص إساءة استخدام DNS ونقص المعلومات المفصلة حول موضع الشكاوى التي يتلقاها فريق الامتثال التعاقدي في ICANN أدت أيضًا إلى عوائق أمام تقييم فاعلية ضمانات ومصداقية نطاقات gTLD الجديدة. وسوف تتطلب بعض عمليات جمع البيانات الإضافية هذه إجراء تغييرات على عقود السجلات وأمناء السجلات، الأمر الذي سوف يستغرق بعض الوقت، إلا أن فريق المراجعة يرى أنها ضرورية لتقييم المناسب للإصلاحات البرمجية. ويجري جمع بيانات أخرى بمعرفة جهات أخرى ويمكن لهيئة ICANN استخدامها كذلك. وإلى أقصى حد ممكن، يجب إتاحة البيانات ذات الصلة بطريقة يسهل الوصول إليها وفي شكل غير سرية للباحثين سواء داخل أو خارج مجتمع ICANN. ويوصي فريق مراجعة CCT بأن تكون عملية جمع البيانات أولوية داخل ICANN مع تركيز على التحليل المستمد من البيانات وقياس النجاح البرمجي.

الامتثال التعاقدي لدى ICANN

يرى فريق مراجعة CCT أن البيانات الحالية المتاحة من إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN غير كافية لقياس مدى إنفاذ أحكام العقود المختلفة ونجاح الضمانات في الحد من العواقب المستقبلية لتوسيع نظام أسماء النطاقات DNS. ويتمثل جزء من المشكلة في الشفافية، وهو يعود في جزء منه إلى نقص السرد التفصيلي للبيانات التي يجري تجميعها. ويقدم فريق مراجعة CCT العديد من التوصيات من أجل الإصلاح العملي داخل إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN.[24]

الخاتمة

تشير الدلالات الأولية إلى أن برنامج نطاقات gTLD الجديدة قد أدى إلى زيادة كبيرة في ثقة المستهلكين وزيادة متوسطة ولكن هامة في التنافس وأقل تأثير على ثقة المستهلكين. وعلى الرغم من ذلك، هناك العديد من نطاقات TLD ذات مستوى غير متناسب من إساءة استخدام أمن نظام أسماء النطاقات ويوصي فريق المراجعة بتعزيزات على مختلف آليات الإنفاذ قبل أية إضافات أخرى إلى نظام أسماء النطاقات. ويرى فريق المراجعة أن هناك حاجة كبيرة لبيانات أكثر وأفضل حول المنافسة وحول الأسعار بالإضافة إلى بيانات حول تأثير الضمانات على حماية المستهلكين.

[24] منذ نشر مسودة توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين للتعليق العام، راعت إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN إلى توصيات فريق المراجعة في تنفيذ بعض التغييرات المشار إليها في مدونات أكتوبر/تشرين الأول 2017، "تعزيز الشفافية في تقارير إدارة الامتثال التعاقدي"، https://www.icann.org/news/blog/enhancing-transparency-in-contractual-compliance-reporting، ومارس/أذار 2018، "تعزيز الشفافية في تقارير إدارة الامتثال التعاقدي، https://www.icann.org/news/blog/enhancing-transparency-in-contractual-compliance-reporting-en.